الأمم المتحدة

A/HRC/26/17–E/CN.6/2014/8

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والعشرون
10-27 حزيران/يونيه 2014
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة وضع المرأة
الدورة الثامنة والخمسون
10-21 آذار/مارس 2014
البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان، تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة 166/50.

* E/CN.6/2014/1.

080114 311213 13-61734 (A)
1361734

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية متعددة الأطراف لتقديم المنح أنشئت في عام 1996 عملا بقرار الجمعية العامة 166/50. وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة.

2 – ويعزز الصندوق الاستئماني الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، في حين تزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصندوق الاستئماني بأساس مؤسسي متين. وإذ يعمل الصندوق الاستئماني بالتآزر مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأعضاء الآخرين في لجنته الاستشارية للبرامج على الصعيد العالمي، وفي اللجان الاستشارية للبرامج المشتركة بين الوكالات، على الصعيد دون الإقليمي[(1)]، يتسم الدور الذي يضطلع به في التعجيل بجميع الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بأهمية بالغة.

3 – ويدعم الصندوق الاستئماني البرامج المحلية والوطنية والإقليمية والشاملة لعدة أقاليم لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومواجهتها في جميع السياقات. وهو يقدم التمويل لما تنفذه منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمحلية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من برامج متعددة السنوات ومبتكرة وحفازة أثبتت جدواها. وقد قدم الصندوق الاستئماني حتى الآن 95 مليون دولار إلى 368 مبادرة في 132 بلدا وإقليما. وهو يقدم الدعم حاليا إلى 78 مبادرة نشطة في 71 بلدا وإقليما، بمنحٍ يبلغ مجموعها 56.8 مليون دولار.

4 – ويبين هذا التقرير، الذي أعد لتقديمه للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة والدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام 2013.

---

(1) في عام 2013، تضمنت عضوية اللجنة الاستشارية للبرامج، على الصعيد العالمي، واللجان الاستشارية للبرامج المشتركة بين الوكالات، على الصعيد دون الإقليمي الكيانات التالية: (أ) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والبنك الدولي. وشاركت أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح منظمات رئيسية للمجتمع المدني، ومنظمات حكومية دولية وخبراء آخرون على الصعيدين العالمي والميداني، منهم ممثلون عن مركز القيادة العالمية للمرأة، ومنظمة ”المساواة الآن“، ومعهد المجتمع المفتوح، والمنظمة الدولية للهجرة.

ثانيا – السياق

5 - اجتذبت مظاهر خطيرة للعنف ضد النساء والفتيات اهتماما دوليا مكثفا في عام 2013، شأنها شأن الردود الشجاعة للتصدي لها. وظل المدنيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعيشون ويعملون في بيئات النزاع أهدافا للعنف الجنساني. وتسببت حوادث عنف بارزة، حظيت بتغطية واسعة النطاق في وسائط الإعلام، في إثارة نقاش عام وإطلاق المظاهرات وتعزيز النضال على الصعيد العالمي. وأوصلت النساء والفتيات رسالتهن بشأن اللا عنف بجلاء، حيث أكدن أن التحرر من العنف ليست أمرا اختياريا، بل هو حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان.

6 - وعلى الرغم من تزايد التركيز العالمي على العنف ضد النساء والفتيات، لا يزال الحق في عيش حياة خالية من العنف يُنتهك في جميع المجتمعات بشكل منهجي علنا وسرا وفي أوقات الحرب والسلام. وتشير أحدث التقديرات العالمية بشأن مدى انتشار عنف العشير، والعنف الجنسي الذي يمارسه غير الشريك إلى أن امرأة من بين كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم ستتعرض في حياتها إما للعنف البدني الذي يمارسه الشريك أو العنف الجنسي الذي يمارسه غير الشريك[(2)]. وعلى الصعيد العالمي، تصل نسبة النساء اللائي أفدن بتعرضهن في أي وقت مضى في حياتهن لاعتداء جنسي ارتكبه شخص غير شركائهن إلى 7 في المائة[(3)].

7 - وتواصل خلال العام تطوّر الإطار القانوني الدولي الذي يلزم الدول بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ويعزز قرارا مجلس الأمن 2106 (2013) و 2122 (2013) تفعيل

---

(2) World Health Organization (WHO), Department of Reproductive Health and Research, London School of Hygiene and Tropical Medicine, South African Medical Research Council, *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence* (Geneva, 2013), p. 2.

(3) المرجع نفسه، الصفحة 18. وخلصت دراسة مختلفة أجراها في عام 2013 برنامج 'شركاء من أجل الوقاية' (وهو برنامج إقليمي مشترك تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) في ستة بلدان في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، إلى أن ما يقرب من نصف الرجال الذين شملهم الاستقصاء أفاد بارتكاب العنف البدني أو الجنسي ضد شريكة، وأن ما يقرب من ربع الرجال أفاد باغتصاب امرأة أو فتاة. Emma Fulu and others, "Why do some men use violence against women and how can we prevent it? Quantitative findings from the United Nations multi-country study on men and violence in Asia and the Pacific" (Bangkok, UNDP, UNFPA, UNV and UN-Women, 2013).

القرارات السابقة المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع وبالدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وعلاوة على ذلك أيدت 135 دولة عضوا إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع (انظر A/68/633، المرفق). وبالإضافة إلى ذلك قدمت الدول الأعضاء التزاما هاما وجديرا بالترحيب بالقضاء على هذه الانتهاكات المتفشية لحقوق الإنسان، عندما اعتمدت لجنة وضع المرأة، في دورتها السابعة والخمسين في آذار/مارس 2013، الاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها (انظر E/CN.6/2013/11-E/2013/27، الفصل الأول – ألف). وتعتمد الاستنتاجات المتفق عليها نهجا شاملا في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات وتركز بوجه خاص على الوقاية وعلى الاستجابة لاحتياجات الناجيات.

8 – ويتطلب القضاء على العنف ضد النساء والفتيات إرادة ومشاركة متواصلين على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وزيادة الموارد المالية، والاستجابات بفعالية في مجالي القوانين والسياسات، واتخاذ مبادرات شاملة. ويقدم هذا التقرير تفاصيل المساهمات التي قدمها الصندوق الاستئماني من أجل تحقيق تأثير في ثلاثة مجالات محددة هي: منع العنف ضد النساء والفتيات، وتوسيع نطاق إمكانية لجوء الناجيات من العنف إلى القضاء وحصولهن على خدمات الدعم، والتعجيل بتنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

ثالثا – ترجمة الوعود إلى ممارسات

9 – يستند الصندوق الاستئماني إلى أكثر من 17 عاما من الخبرة في العمل الذي يضطلع به لضمان تمتع النساء والفتيات بالحق في عيش حياة خالية من العنف والاستبعاد والتمييز. وهو يدعم الاستجابات الفعالة لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم عن طريق تخصيص الموارد حيث تشتد الحاجة إليها وحيث يكون لها أكبر تأثير في حياة النساء والفتيات.

10 – وتبين البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني إمكانية تحقيق تأثير حقيقي ومستدام. وتُظهر الجهات المتلقية لمنح الصندوق إمكانية منع العنف ضد النساء والفتيات عن طريق تعبئة المجتمعات المحلية. وهي تبين أنه يمكن تحسين سبل اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات حتى في سياقات صعبة، من قبيل حالات النزاع وما بعد النزاع. وهي تبرز الكيفية التي يمكن بها إصلاح المؤسسات العامة وإعادة تركيزها لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. وتوضح الأمثلة التالية تأثير البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني في تعزيز التقدم المحرز في هذه المجالات.

منع العنف ضد النساء والفتيات عن طريق تعبئة المجتمعات المحلية

11 - تتشكل المعايير والمواقف وأنماط السلوك الاجتماعية جزئيا ضمن المجتمعات المحلية. والنُهج التي تعبئ المجتمعات المحلية هي استراتيجيات فعالة أثبتت جدواها في منع العنف ضد النساء والفتيات[4]. وهي تشمل مبادرات متعددة المستويات تشرك النساء والفتيات، والرجال والفتيان، والسلطات التقليدية والدينية، والحكومات المحلية ومقدمي الخدمات. وهي تتحدى علاقات القوى القائمة على نوع الجنس وغيرها من علامات الهوية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص للتفكير النقدي والحوار والمشاركة.

12 - ويعمل 30 في المائة من الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في الوقت الراهن من أجل تعبئة المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتها على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ويطور الصندوق الاستئماني نهجين ناجحين من نُهج تعبئة المجتمعات المحلية ويستنسخهما في سبعة بلدان في أفريقيا (إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وملاوي).

13 - وفي دراسة استقصائية أجراها تحالف النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ست مقاطعات في ملاوي، أفاد 41 في المائة من المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتعرضهن لحوادث عنف جنسي على مدى فترة الاثني عشر شهرا السابقة. ومن بين النساء اللائي أفدن بتعرضهن لعنف جنسي، ذكر 25 في المائة منهن أن شركاءهم أجبروهن على ممارسة الجنس دون وقاية[5].

14 - ويقدم عمل التحالف، وهو منظمة نسائية شعبية، أدلة ملموسة على فعالية منهجية ''المرتكزات'' للتدريب والتواصل في منع عنف العشير ضد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي. واستفاد من برنامج زيادة المعارف المتعلقة بالعنف الجنساني وتعميق الوعي بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز مهارات التواصل، الذي نفذه التحالف، ما يبلغ 000 3 امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و 311 ناجية من عنف العشير وأكثر من 000 12 رجل و 000 28 امرأة في 144 مجتمعا محليا في

(4) انظر، على سبيل المثال: Lori L. Heise, *What works to prevent partner violence? An evidence overview* (London, STRIVE Research Consortium, Department for International Development, 2011), pp. 16-24؛ و WHO and London School of Hygiene and Tropical Medicine, *Preventing intimate partner and sexual violence against women: taking action and generating evidence* (Geneva, 2010), p. 40.

(5) Coalition of Women Living with HIV/AIDS, "Baseline report on intimate partner violence amongst people living with HIV/AIDS", (May 2012), pp. 14-16. وتدعو أيضا هذه الجهة المتلقية للمنح إلى إصلاح قانون ملاوي للحصانة الزوجية، الذي لا يعد بموجبه الاغتصاب في إطار الزواج جريمة.

عامي 2012 و 2013. وأنشأ كل مجتمع من المجتمعات المحلية فريقا من الميسرين يعمل على أساس التفرغ ويتألف من زوجين تدربا في وقت سابق على منهجية ''المرتكزات''. ويقود الفريق سلسلة من حلقات العمل يشكك فيها المشاركون في صحة المفاهيم الضارة للذكورة والأنوثة ويضعون بدائل إيجابية.

15 - ويعرض التحالف، في تقريره السنوي المقدم إلى الصندوق الاستئماني، تفاصيل كيفية قيام البرنامج بتقليل الوصم، وزيادة استخدام الواقي الذكري، وتخفيض عدد الرجال الذين يقيمون علاقات مع أكثر من شريك جنسي في وقت واحد، وهي أمور من شأنها جميعا أن تقلل من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشاره. وتبلّغ النساء عن زيادة قدرتهن على التفاوض بشأن الممارسات الجنسية، في حين يبلّغ الأزواج عن إقامة تواصل أكثر مرونة وعن حدوث انخفاض في اللجوء إلى العنف البدني والعاطفي كوسيلة لتسوية النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر زعماء القرى الممارسات الضارة من قبيل ''التطهير الجنسي''[(6)]. وتبين هذه النتائج أن الأنشطة المتواصلة، إذا جرت تحت سيطرة المجتمعات المحلية، تقلل من درجة القبول الاجتماعي للعنف ضد المرأة وللتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

16 - ولجأت منظما المجتمع المدني، 'رفع الأصوات' (Raising Voices) ومركز منع العنف المنزلي، اللتان تتخذان من أوغندا مقرا لهما، إلى النضال والتعبئة بقيادة المجتمعات المحلية من أجل المساعدة على إحداث تغيّرات في السلوك والمواقف إزاء العنف ضد النساء والفتيات. وأتاح الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني تطوير منهجية 'البدء والوعي والدعم والعمل' (SASA!) التي وضعتها منظمة 'رفع الأصوات'. ويتصدى برنامج الوقاية من العنف وفيروس نقص المناعة البشرية، الذي يركز على المجتمعات المحلية، لاختلالات توازن القوى بين الرجال والنساء من خلال مجموعة من الأنشطة المتواصلة التي تدعم أفراد المجتمعات المحلية خلال مراحل مختلفة لتغيير السلوك، ابتداءً من مرحلة الوعي بالمشكلة، ومرورا بتقديم الدعم للنساء والرجال في إطار إحداث التغيير، وانتهاءً باتخاذ إجراءات لمكافحة العنف. وعلى مدى ثلاث سنوات، قدم البرنامج، الذي خضع في الآونة الأخيرة لتقييم خارجي بشأن عملياته، مساعدة تقنية وتوجيها لـ 13 منظمة شعبية في إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا. وأفادت المنظمات المشاركة ضمن التعليقات المقدمة في إطار التقييم بأن الشراكة وفرت لها أدوات حيوية لمواصلة نشر المنهجية في مجتمعاتها المحلية. وأقر أيضا الناشطون والنساء والرجال

(6) تنطوي هذه الممارسة التي تعرف باسم 'كولواكوفا' على إقامة علاقات جنسية من دون وقاية مع رجل يحدده المجتمع المحلي عندما يتوفى زوج المرأة (وثيقة Baseline report on intimate partner violence amongst people living with HIV/AIDS الصادرة عن التحالف، الفقرة 22).

على مستوى القاعدة الشعبية بأن مواقفهم وسلوكياتهم إزاء العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحولت تحولا إيجابيا.

17 - وأجرت مدرسة لندن للصحة العامة والطب المداري تقييما منفصلا لأثر برنامج SASA! شمل تنفيذ تجربة موجهة باستخدام عينات عشوائية في أربعة من مواقع التدخل وأربعة مواقع غير مشمولة بالتنفيذ في أوغندا، مما أظهر تأثير تلك المبادرات على مدى فترة عامين وثمانية أشهر. ففي المجتمعات المحلية التي نُفّذ فيها البرنامج (مواقع التدخل)، يعتقد 76 في المائة من النساء والرجال أن العنف البدني ضد العشير غير مقبول؛ وبلغت النسبة المقابلة في المجتمعات المحلية غير المشمولة بالتنفيذ 26 في المائة. وإضافةً إلى ذلك ازداد في المجتمعات المحلية المشاركة عدد النساء والرجال الذين يعتبرون من المقبول أن ترفضَ المرأة ممارسة الجنس بنسبة 28 في المائة عن عددهم في المجتمعات غير المشمولة بالتنفيذ. وتقلّ مستويات العنف البدني من العشير ضد المرأة في مواقع التدخل بنسبة 52 في المائة عما هي عليه في المجتمعات المحلية غير المشمولة بالتنفيذ. وأخيراً، أفاد ما نسبته 27 في المائة من الرجال في المجتمعات المشارِكة بأنهم يقيمون علاقات جنسية متزامنة مع شركاء متعددين؛ بينما تبلغ النسبة المقابلة في المجتمعات غير المشمولة بالتنفيذ 45 في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى أن توفير الدعم للتدخلات المنتظمة والمتواصلة يمكن أن يقلّل إلى حد كبير من قبول المجتمع لعنف العشير الحميم ومستويات العنف البدني وتعدّد العلاقات الجنسية المتزامنة التي يقيمها الرجال.

18 - وفي أمريكا اللاتينية، أسفر الأخذ بالنُّهُج القائمة على مشاركة المجتمع في مجتمعات الشعوب الأصلية بدعم من الصندوق الاستئماني عن زيادة التمكين والتحفيز والأداء في مجال التعليم بين الفتيات. وفي غواتيمالا اتبعت منظمة مجلس السكان غير الحكومية، في إطار برنامجها المجتمعي الذي يركّز اهتمامه على الفتيات، نهج توفير حيز مأمون (Safescaping)، الذي يستتبع عملية لتوفير أماكن مأمونة وبناء قدرات وقائية للفتيات اللاتي يواجهن الاستبعاد والتمييز، من أجل إشراك 300 1 فتاة من شعب ألمايا تتراوح أعمارهن بين 8 سنوات و 17 سنة في تلك الجهود. وقد استفادت استراتيجية توفير الحيز المأمون من الواقع الاجتماعي والثقافي لفتيات ألمايا اللاتي ينقطعن عن التعليم الرسمي في وقت مبكر[7]. وأنشأت منظمة مجلس السكان نوادي خاصة بالفتيات في 12 مجتمعا محليا، حيث تولّت مدرّبات شابات تدريب الفتيات لكي يصبحن قيادات أهلية وعناصر للتغيير الاجتماعي.

(7) تفيد اليونيسيف ومكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية بأن نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في المناطق الريفية يلتحقن بالمدارس لمدة سنة ونصف فقط في المتوسط، على النحو المشار إليه في تقريرهما المشترك: Look at me! Status of Indigenous Girls in Guatemala (Guatemala, 2008), p. 32.

19 - وخلُص التقييم الخارجي النهائي للبرنامج إلى أن تحفيز الفتيات وأداءهن يكونان أعلى في الأماكن التي أدرجت في جهودها محاضرات للتوعية وأنشطة اقتصادية لكسب الرزق، من قبيل تقنيات الحِرف اليدوية والرياضة. فقد أفادت الفتيات اللاتي داومن على الحضور بتكوّن شعور أقوى لديهن بالاستقلال الذاتي والتمكين وإثراء معارفهن بما لهن من حقوق وتعزُّزَ ثقتهن بالذات. وبرزت أيضا الفرصة لإقامة دائرة علاقات صداقة وثيقة باعتبارها قدرة وقائية هامة. وكان للبرنامج تأثير تجاوز نطاقه الأماكن المأمونة، حيث أبلغت الأمهات عن تحسّن قدرات بناتهن على التواصل ضمن الأسرة وزيادة وعيهن بما لهن من حقوق الإنسان. وأفادت الفتيات أيضا بأنهن تبادلن ما اكتسبنه من معارف ومهارات مع أشقائهن الأصغر سنا[8].

20 - ويقوم الصندوق الاستئماني بجمع دروس قيّمة عن السبل الفعالة لمنع العنف ضد النساء والفتيات. وتُسلّم نُهج التعبئة المجتمعية بالعلاقة بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، وتُبرز أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في إحداث تحوّل في أنماط السلوك والممارسات وتأثيرها في ذلك التحول، وتؤكد على أهمية إحياء التقاليد والأعراف الإيجابية التي تكفل تعزيز حقوق النساء والفتيات[9]. وتركز هذه المبادرات على اختلال توازن القوى بين المرأة والرجل وتعالج ما ينجم عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان دون اللجوء إلى توجيه اللوم والتشهير. وهي تعترف بأهمية وضع الأنشطة في سياقها وتكييفها مع مختلف الظروف والسياقات حتى تكون مصدر إلهام للمجتمعات المحلية للمشاركة وتسهم في استدامة البرامج. وأخيراً، تقرّ هذه الاستراتيجيات الوقائية بأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات يتطلب الحصول على دعم كتلة كبيرة من الأشخاص والمنظمات التي يمكن أن توجه نداء قويا بعدم التسامح إطلاقا مع ذلك العنف.

توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على خدمات الدعم للنساء والفتيات الناجيات من العنف المتصل بالنزاع

21 - تواجه النساء والفتيات الناجيات من العنف العديد من العقبات التي تعترض إمكانية لجوئهن إلى القضاء وحصولهن على خدمات الدعم. فمحدودية الوعي بحقوقهن والحواجز

(8) برنامج التقييم الخارجي الذي أجرته منظمة مجلس السكان المعنون "Safescaping Guatemala's indigenous communities" (توفير حيز مأمون لمجتمعات الشعوب الأصلية في غواتيمالا). وقد استندت نتائج ذلك التقييم إلى طرائق بحث نوعية شملت إجراء مقابلات فردية مع أفرقة المناقشة والأمهات والفتيات والموجّهات.

(9) منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، "*Breaking the Silence on Violence against Indigenous Girls, Adolescents and Young Women: a call to action based on an overview of existing evidence from Africa, Asia Pacific and Latin America*", (New York, 2013), pp. 52-53.

الاجتماعية والمؤسسية كثيرا ما تحول دون ممارستهن لما لهن من حقوق الإنسان[10]. بل إن السعي لتحقيق العدالة والحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية والخدمات القانونية يمثّل تحديا أكبر من ذلك في سياقات النزاع وما بعد النزاع والسياقات الانتقالية. وكثيرا ما يؤدي الضعف الذي يعتري الروابط الاجتماعية والأهلية والعجز عن تنفيذ العقوبات القانونية وتآكل آليات الاستجابة في هذه السياقات إلى تكريس إفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب.

22 - ويتزايد البحث والتوثيق المتعلقان بحجم وآثار العنف الجنساني أثناء النزاع[11]. فبعض البحوث يشير إلى أن العنف الجنسي يؤثر على ما يتراوح بين 4.3 و 22 في المائة من النساء في حالات النزاع. وتشير دراسات أخرى إلى أن ما يتراوح بين واحدة من كل أربع نساء وواحدة من بين كل ثلاث نساء يتعرضن للعنف الجنسي في حالات النزاع[12].

23 - وينفّذ حاليا 15 في المائة من الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني برامج تتصدى للعنف في سياقات ذات صلة بالنزاع. ففي عام 2012، أنشأ الصندوق الاستئماني آلية تمويل مواضيعية لمدة ثلاث سنوات تُعنى بمسائل العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي السياقات الانتقالية. وبحلول عام 2015، ستسهم هذه الآلية في تحصيل معارف تشتد الحاجة إليها عن منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له في هذه السياقات.

24 - وتستفيد المنظمة غير الحكومية ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' من الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني للتغلب على العقبات التي تعترض الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتوثيقه وتحسين إمكانية حصول الناجيات منه على الخدمات.

25 - ومن التحديات الحاسمة في مجال التصدي للعنف الجنسي المنظم في مناطق النزاع صعوبة مقاضاة مرتكبي الجرائم وتوفير سبل الانتصاف. وكثيرا ما يفتقر المحامون وأفراد الشرطة والأخصائيون الصحيون إلى المهارات والخبرة اللازمة، ولا تُجرى للضحايا الفحوصات الطبية إلا فيما ندر، ولا تُوثَّق الاستنتاجات في السجلات الطبية، وهناك وعي محدود بأدوار الموظفين

---

(10) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ''تقدم نساء العالم: سعياً لتحقيق العدالة'' (2011-2012) (نيويورك 2012) الصفحتان 52 و 53.

(11) انظر مجموعة بيانات عن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، متاحة في الموقع: www.sexualviolencedata.org/dataset/.

(12) Jo Spangaro and others, "What is the evidence of the impact of initiatives to reduce risk and incidence of sexual violence in conflict and post-conflict zones and other humanitarian crises in lower-and middle-income countries? A systematic review" (London, EPPI-Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London, 2013), p. 17.

العموميين ومسؤولياتهم. ولتذليل هذه العقبات تنكب المنظمة على إنشاء شبكات للطب العدلي في خمسة بلدان أفريقية هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، والسودان، وكينيا. ويسهم البرنامج في تحسين جمع البيانات وتوثيق الأدلة العدلية اللازمة للتحقيقات الجنائية عن طريق توفير تدريب متخصص في مجال علم الأدلة العدلية للموظفين الصحيين وموظفي إنفاذ القانون والموظفين القانونيين وتعزيز قنوات الاتصال وسبل التنسيق فيما بينهم.

26 - وأنشأت المنظمة شبكتين للطب العدلي لصالح 340 من الخبراء الاختصاصيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. ويُبلغ المشاركون في الشبكة عن تحسّن الاتصال والتنسيق بين مختلف القطاعات، وزيادة المعارف والوعي بالأدلة اللازمة لتعزيز القضايا القانونية، وزيادة المهارات فيما يتعلق بتوثيق الأدلة العدلية على العنف الجنسي وجمعها وحفظها. ويسعى مقدمو الرعاية الصحية والخدمات القانونية لتلبية الاحتياجات المحددة للناجيات من أجل التخفيف من خطر تفاقم الصدمة، وتهيئة بيئة يمكن أن تروي الناجيات في ظلها تجربتهن.

27 - وتقوم المنظمة بتجريب تطبيق للهاتف المحمول، اسمه MediCapt، يوثّق حالات العنف الجنسي ويصوّرها وينقل الأدلة العدلية على ارتكابه إلى الشرطة والمستشفيات والمحاكم بشكل مأمون (انظر أيضا الفقرة 51). وسيتلقى موظفون من شبكات الطب العدلي التدريب على استخدام التطبيق، الذي يتضمن استمارة لتسجيل البيانات الطبية المتخصصة عن حوادث العنف الجنسي ضد الرجال والنساء، وتحديد مجالات البيانات، وتخزين البيانات في خواديم سحابية. وبتسخير قوة التكنولوجيا لتوثيق العنف، سيسهم البرنامج أيضا في تيسير نظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، والمساعدة في التحقيق في حالات العنف الجنسي ومحاكمة مرتكبيه. ومن المتوقّع أن يعزز البرنامج المساءلة عن هذه الجرائم في نهاية المطاف.

28 - ومنظمة ''المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين'' هي منظمة أخرى من المنظمات التي تسعى إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني على توثيق العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ودعم عمليات المساءلة على الصعيدين المحلي والدولي. ويرمي البرنامج الذي يجري تنفيذه في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا، إلى زيادة مشاركة المرأة في آليات العدالة الانتقالية، وإلى كفالة إدراج احتياجات المرأة ووجهات نظرها في عمليات السلام. وتعمل المنظمة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق المرأة على توثيق العنف الجنسي. ففي عام 2013 وحده وثّق البرنامج أكثر من 300 حادث عنف جنسي. ويجري استخدام المعلومات المجمّعة في مقاضاة

مرتكبي جرائم العنف الجنسي والجنساني، وفي دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى استخدامها لدعم تحقيقاتها الجارية.

29 - وتمثّل المقاضاة أحد جوانب تحقيق العدالة في سياقات النزاع وما بعد النزاع وفي السياقات الانتقالية. وثمة أيضا حاجة إلى الإصلاح المؤسسي والعمليات والآليات غير القضائية، بما في ذلك تقديم التعويضات المادية والرمزية. وفي كمبوديا يقدم الصندوق الاستئماني الدعم إلى قسم دعم الضحايا التابع للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، في إطار جهود القسم لمعالجة حالات العنف الجنساني التي وقعت في عهد الخمير الحمر. ويساعد القسم، عن طريق الحوار وتبادل شهادات الناجيات ونشرها، على توعية المجتمعات المحلية وتشجيع الاعتراف بحجم العنف الجنساني الذي ارتُكب إخلال نظام الخمير الحمر وما خلّفه من آثار.

30 - وقد تعرّض عدد غير معروف من النساء للعنف الجنساني، شمل الزواج بالإكراه، في الفترة ما بين عامي 1975 و 1979. ولتوثيق تلك الجرائم أنشأ قسم دعم الضحايا في عام 2013 أول منصة إلكترونية للمعلومات عن العنف الجنساني المرتكب تحت نظام الخمير الحمر[13]. وتنشر المنصة البحوث والبيانات التي يجمعها القسم وشركاؤه، وأصبح مصدرا قيّما لحكومة كمبوديا والباحثين ومنظمات المجتمع المدني في شتى أرجاء العالم.

31 - ويسعى القسم أيضا إلى تعزيز الحوار المتعلق بالجرائم الجنسانية من خلال سلسلة من ستة برامج إذاعية وطنية ومن خلال المنتديات المجتمعية وأفرقة الدعم والمسرح التفاعلي. وبفضل هذه المبادرات اكتشفت عدة مجتمعات محلية للمرة الأولى الأثر الدائم للعنف الجنساني المرتكب في عهد نظام الخمير الحمر.

32 - وفي عامي 2011 و 2012 اشترك قسم دعم الضحايا مع منظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان في رعاية جلستَي استماع إقليميتَين خاصتين بالمرأة أَطْلعت خلالهما ناجيات من العنف من بنغلاديش وتيمور - ليشتي وكمبوديا ونيبال الحاضرين على تجاربهن[14]. وتمثل جلسات الاستماع الخاصة بالنساء فضاءً غير قضائي لإظهار الحقيقة وإحياء الذكرى تقوم فيه الناجيات بالإدلاء بشهاداتهن والدعوة جماعيا إلى تحقيق العدالة. وهي توفر للناجيات سبيل انتصاف رمزية وتُشكل سجلا تاريخيا يعِين على إجراء التحقيقات وما يُحتمل أن يجري من

(13) متاحة في الموقع: http://gbvkr.org/.

(14) في إطار شراكة مع مشروع المدافعين الكمبوديين، كان لقسم دعم الضحايا السبق في عرض الفيلم القصير المعنون ''جلسات الاستماع للنساء 2012'' الذي يوثّق الإجراءات القضائية في هذا الصدد (متاح في موقع يوتوب YouTube).

مقاضاة للجناة. وقد عُقدت جلسة الاستماع الثالثة للنساء في أيلول/ سبتمبر 2013. وتركّز الاهتمام فيها على تجربة كمبوديا وعلى التوعية في أوساط جيل ما بعد الخمير الحمر[15]. وحضر الجلسة أكثر من 400 من الطلاب استمعوا خلالها إلى شهادات أدلت بها أربع ناجيات. وأوصى فريق من طلاب الجامعات بإدراج الزواج بالإكراه، باعتباره جريمة جنسانية، في قرارات الاتهام في القضايا التي تجري الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية بشأنها تحقيقات[16].

33 - وتمثل عمليات بناء الدولة فرصة لإدماج تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين في الهياكل الحكومية. ففي جنوب السودان تقوم اللجنة الأمريكية للاجئين، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأهلية الفاعلة والوزارات الحكومية، بتنسيق أربعة أفرقة عاملة على مستوى الولايات معنية بالعنف الجنساني من أجل تعزيز إضفاء الطابع المهني على خدمات الرعاية والخدمات القانونية وإتاحتها. وتقوم هذه الجهة المتلقية لمنحة الصندوق الاستئماني أيضا باختبار إجراءات التشغيل الموحدة وبتفعيلها بهدف التصدي للعنف الجنساني[17].

34 - تقوم اللجنة بوضع إجراءات الإحالة للحصول على الخدمات وتدريب العاملين في المجال الطبي على التعامل بشكل سليم مع استمارات القبول الطبية وتدريب القابلات على تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي للضحايا. وقد استفاد أكثر من 000 42 شخص من الأنشطة البرنامجية، وتلقى 287 من ضحايا العنف الجنساني خدمات شاملة. وفي ولايتين من أصل الولايات الأربع التي نفذ فيها البرنامج، جرت إحالة ما متوسطه 80 في المائة من حالات العنف الجنساني إلى الخدمات الطبية والقانونية بدعم من متطوعي المجتمعات المحلية الذين دربتهم اللجنة، مما يظهر مشاركة المجتمع المحلي وإمكانية الاستدامة.

35 - ويمثل إنشاء شبكة من الخدمات الشاملة أيضا هدف البرنامج الذي تنفذه الهيئة الطبية الدولية في العراق. وتعمل المنظمة مع أخصائيين اجتماعيين ومحامين وعاملين في المجال الطبي من وزارة الصحة. وساعدت على وضع نظام إجراءات إحالة للعنف الجنساني يوفر لضحايا هذا العنف خدمات متكاملة، بما في ذلك تقديم المشورة والدعم النفسي - الاجتماعي،

(15) متاحة في الموقع: http://gbvkr.org/wp-content/uploads/2013/09/Womens-Hearing-2013-Press-Release_26-Sept-2013.pdf.

(16) للاطلاع على آخر تطورات القضايا 002 و 003 و 004، انظر www.eccc.gov.kh/en.

(17) إجراءات التشغيل الموحدة هي وثائق سياسات تنشئ إجراءات رسمية وتحدّد بوضوح أدوار المسؤولين عن التصدي للعنف الجنساني ومسؤولياتهم.

والمساعدة القانونية، والرعاية الطبية في مراكز الرعاية الصحية الأولية. ويدعم الأخصائيون الاجتماعيون الذين دربتهم المنظمة الدعم لأكثر من 000 5 امرأة وفتاة. وأشارت دراسة استقصائية أجريت في أوساط موظفين حكوميين دربتهم المنظمة إلى أن عدد الحالات التي أحالها أخصائيون اجتماعيون إلى المحامين ازدادت بنسبة 54 في المائة نتيجة لهذا البرنامج، وأن عدد الحالات التي أحالها أخصائيون اجتماعيون إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية ازداد بنسبة 62 في المائة[18]. وكانت استجابة الضحايا لهذا البرنامج إيجابية أيضا. وكشفت دراسة استقصائية عن خروج المرضى أن 98 في المائة من الضحايا يشعرون بأنهم راضون جدا أو راضون عن خدمات الدعم التي تلقوها، وذكر 95 في المائة بأن حياتهم أصبحت أفضل بكثير أو أفضل نتيجة للاهتمام الذي قدمته مراكز الرعاية الصحية الأولية ومنظمات المجتمع المدني والعاملون في مجال القانون الذين دربتهم المنظمة.

36 - وتبين للصندوق الاستئماني أن اتباع نهج شامل للعدالة يعالج الاحتياجات الصحية والنفسية - الاجتماعية للضحايا، فضلا عن احتياجاتهم القانونية، ينطوي على أهمية حيوية في معالجة العنف الجنساني المتصل بالنزاعات. وهذا يتطلب تنسيقاً فعالاً بين الموظفين الحكوميين من مختلف القطاعات لكي يتسنى في كل مرحلة من المراحل، بدءا من الإحالة إلى وثائق الأدلة، ومن الملاحقة القضائية إلى الانتصاف، معالجة الحالات بطريقة ملائمة ومهنية تحترم احتراماً تاماً حقوق الإنسان للضحايا. ويجب وضع مبادئ توجيهية رسمية واضحة بشأن كيفية التعامل مع العنف الجنساني والتقيد بها. وأخيرا فإن العدالة تتجاوز الملاحقة القضائية، وتقضي المساءلة التامة عن العنف ضد النساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع والسياقات الانتقالية أيضا توفير سبل انتصاف قضائية وغير قضائية وضمانات بعدم تكرار هذا العنف.

التعجيل في تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

37 - تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن منع العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منه والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم وتوفير سبل الانتصاف منه[19]. وتؤدي فئات المجتمع المدني دوراً مهماً في الدعوة من أجل اعتماد أو تعديل القوانين والسياسات وفي تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. والتشريعات التي تجرم العنف

(18) بالإضافة إلى ذلك، وصلت حملة إعلامية حول الزواج المبكر والعنف المنزلي وما يتصل بذلك من خدمات عامة إلى 000 100 نسمة في خمس مقاطعات. ويمكن مشاهدة الحملة التلفزيونية على موقع يوتوب.

(19) انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (A/HRC/23/49)، والمعلومات المتعلقة ''ببذل العناية الواجبة''، المتاحة في الموقع www.duediligenceproject.org.

الجنساني لا تضع هذه القضية في جدول أعمالها العام فحسب، بل ترسل كذلك رسالة إلى المجتمع برمته بأن هذا العنف لن يُتسامح معه. وتنطوي الحملات من أجل إصلاح القانون على أهمية استراتيجية وتعزز أيضا التواصل والتنسيق بين فئات المجتمع المدني وحلفائها في المؤسسات العامة[20]. وعقب وضع القوانين والسياسات، يجب اعتماد مبادئ توجيهية وبروتوكولات تتمشى مع المعايير الدولية لإرشاد ممارسات موظفي الرعاية الصحية والقانونية وغيرهم من الموظفين.

38 - ويقوم الصندوق الاستئماني بدعم مبادرات ترمي إلى التعجيل باعتماد وتنفيذ القوانين لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له. ويقوم حالياً 32 في المائة من الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني باعتماد قوانين وسياسات، أو تعمل على إصلاحها.

39 - وفي المكسيك، تقوم الجهة المتلقية للمنح، وهي المنظمة الكاثوليكية من أجل حق الاختيار الحر (Católicas por el Derecho a Decidir)، بالاشتراك مع المرصد الوطني للمواطنين المعني بقتل الإناث (Observatorio Ciudadano Nacional del Feminicidio)، بتوثيق عمليات القتل المتصلة بنوع الجنس[21]. وبتشجيع اعتماد وتنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالتحقيق في هذه الجرائم.

40 - وينص القانون الجنائي الاتحادي ومعظم القوانين الجنائية للولايات في المكسيك على أن قتل الإناث هو جريمة جنسانية قائمة بذاتها. وبغية تفعيل هذه القوانين وضعت المنظمة الكاثوليكية من أجل حق الاختيار الحر في عام 2013، بالشراكة مع الآليات المعنية بالمرأة على مستوى الولايات ومكاتب المدعين العامين في الولايات، بروتوكولين للتحقيق الجنائي لتوثيق عمليات القتل بدوافع نوع الجنس في ولايتين هما أواخاكا وكوليما. ويشمل البروتوكولان مبادئ توجيهية تقنية ومعايير قضائية موحدة للتحقيق في هذه الجرائم. ويتضمن بروتوكول ولاية أواخاكا أيضا أحكاماً تأخذ في الاعتبار النظام القانوني التعددي في الولاية وتيسير تنفيذ النظام القانوني في مجتمعات الشعوب الأصلية. وينص البروتوكولان على إنشاء لجنة للرصد والتقييم بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان مساءلة الولاية (انظر أيضا الفقرة 112 من الوثيقة A/HRC/20/16، بخصوص أهمية البروتوكولين).

41 - وكذلك تركز مبادرة نقابة المحامين في الهند من أجل حقوق المرأة، وهي جهة متلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني، على زيادة المساءلة عن العنف ضد المرأة. وقد صممت المنظمة

(20) Lori L. Heise, *What works to prevent partner violence? An evidence overview*, p. 74.

(21) انظر أيضا تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (A/HRC/20/16).

أداة للمساءلة، تُعتبر ضمن الممارسات الفُضلى، لرصد تنفيذ قانون حماية المرأة من العنف المنزلي في الهند لعام 2005. وتنشر النقابة تقرير الرصد والتقييم المعنون ''البقاء على قيد الحياة''، الذي يجمع معلومات من أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ القانون والتحديات التي تواجهه. وتتضمن التقارير تحليلا مفصلا للهياكل الأساسية القائمة والميزانيات ومراحل ما قبل المقاضاة ومقاضاة إنفاذ الأحكام، وكذلك الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم. كما تحلل ازدياد عدد أوامر الحماية الصادرة وتقدر مخصصات الميزانية اللازمة للتنفيذ التام للقانون[22].

42 - ونتيجة لأنشطة الدعوة التي تضطلع بها المنظمة، التزمت مؤسستان وطنيتان هما وزارة شؤون المرأة ونماء الطفل، والبعثة الوطنية لتمكين المرأة، بإجراء رصد سنوي للقانون. وبغية تيسير عملية الرصد، نشرت النقابة كُتيِّبا عن رصد وتقييم تنفيذ قانون حماية المرأة من العنف المنزلي، بالإضافة إلى كُتيِّب عن أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ القانون. وسيتم تكييف الدليل لرصد قوانين جديدة تتعلق بالتحرش الجنسي وممارسات المهر والاعتداء الجنسي. وتشكل العملية التي تضطلع بها النقابة أيضا مثالاً على الإثراء المتبادل، حيث تستخدم الجمعيات النسائية في باكستان وبنغلاديش وسري لانكا ونيبال هذه المنهجية لإسراع تنفيذ القوانين في بلدانها.

43 - ويشكل تعزيز القدرات على رصد تنفيذ القوانين والسياسات أيضاً الاستراتيجية الرئيسية للأمانة الإقليمية لشؤون الاقتصاد والعمالة والمساواة بين الجنسين في مقاطعة فويفودينا المتمتعة بالحكم الذاتي في صربيا. وقد دعمت أمانة المقاطعة، وهي جهة متلقية لمنحة الصندوق الاستئماني، تنفيذ استراتيجية للحماية من العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف الجنساني. وقد صممت واختبرت قاعدة بيانات على الإنترنت لتسجيل حالات العنف المنزلي وتيسير رصدها، الأمر الذي أدى إلى تحسين تبادل المعلومات عبر القطاعات والاستجابة المؤسسية للعنف. ونتيجة لنجاح البرنامج، تقوم جهة متلقية جديدة هي فريق الأمم المتحدة القطري في صربيا، بتنفيذ هذا النظام في أقاليم البلد الأخرى.

44 - وبالإضافة إلى جنوب السودان وصربيا والمكسيك والهند، ساهمت أربع جهات أخرى تتلقى منح الصندوق الاستئماني حاليا أو تلقتها في الماضي مساهمة كبيرة في وضع وتفعيل قوانين وبروتوكولات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في عام 2013. ففي كمبوديا اضطلع الصندوق الاستئماني الدولي لمساعدة الناجيات من الاعتداءات بالأحماض، التي كانت تتلقى منحة سابقاً، وشريكتها الجمعية الخيرية الكمبودية للناجيات من الاعتداءات بالأحماض، بدور رئيسي في وضع وضمان سن قانون مكافحة الاعتداءات بالأحماض لعام 2012. ونتيجة لذلك أصدرت محكمة بلدية بنوم بنه في أوائل عام 2013 أول إدانة للاعتداء

(22) التقارير متاحة في الموقع: www.lawyerscollective.org/category/publications.

بالأحماض. وفي جزيرة تونغا في المحيط الهادئ مهَّد فريق الموارد الإقليمي للحقوق التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، وهو من الجهات المتلقية للمنح سابقاً، بما قام به من توعية وما قدمه من مساعدة تقنية، الطريق في عام 2013 لسن قانون حماية الأسرة، وهو أول تشريع بشأن العنف المنزلي في البلد. وفي غرينادا تضع وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتنمية المجتمعات المحلية اللمسات الأخيرة على إجراءات التشغيل الموحدة الأولى لقطاع الرعاية الصحية من أجل رعاية الناجين من ضحايا العنف الجنساني والاعتناء بهم ومعالجتهم. وفي سيراليون قدمت لجنة الإنقاذ الدولية المساعدة التقنية للحكومة في صياغة نص أكثر فعالية لإجراءات العمل الموحدة للتعامل مع الجرائم الجنسية والمنزلية. وقد أقرت شرطة سيراليون في حزيران/يونيه 2013 الصيغة المنقحة للإجراءات الموحدة التي وضعتها الشرطة بالتعاون مع السلطة القضائية، وهي صيغة ستيسر تنفيذ قوانين عام 2012 المتعلقة بالعدالة بين الجنسين.

رابعا – اكتساب المعارف وتنمية القدرات

45 – يعزز الصندوق الاستئماني، من خلال مبادرات بناء القدرات وتقييم برامجه، وضع ممارسات مبتكرة وواعدة ومستدامة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

46 – وقد واصل الصندوق الاستئماني في عام 2013 دعم مبادرات التعلم على الصعيد العالمي من خلال آلياته للتمويل المواضيعي. وتركز هذه الآليات على معالجة مجالات التداخل بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة، وعلى معالجة العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع والسياقات الانتقالية. وفي عام 2013 أنشأ الصندوق الاستئماني آلية تمويل مواضيعي جديدة تُعنى بالتصدي للعنف ضد الفتيات والمراهقات والشابات.

47 – وآليات التمويل المواضيعي مفيدة بوجه خاص في اكتساب المعارف وتحفيز العمل في المجالات البرنامجية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد نظم الصندوق الاستئماني والمكتب المتعدد الأقطار التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه 2013 حلقة عمل تدريبية من أجل تعميق معارف الجهات المستفيدة من المنح وتعزيز قدرتها على معالجة مجالات التداخل بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة. وضم هذا الحدث الذي استمر ثلاثة أيام 15 جهة متلقية للمنح تابعة لسبعة برامج في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية لتبادل الممارسات الواعدة والدروس المستفادة، وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المشتركة وتعزيز التنسيق. وبناء على حلقة العمل التدريبية الأولى المعقودة في بداية هذه البرامج في عام 2011، سمحت حلقة العمل الثانية بسد الثغرات المعرفية وتحسين قاعدة الأدلة بشأن كيفية التفاعل بين العنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حياة المرأة، وبشأن كيفية معالجة هاتين المسألتين المترابطتين بطريقة فعالة وشاملة.

48 - كما عقد الصندوق الاستئماني حلقة عمل للتدريب والتبادل في نيسان/أبريل 2013 لصالح أربع جهات متلقية للمنح من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي السياقات الانتقالية. وأثناء تبادل الجهات المتلقية للمنح خبراتها، برزت مجموعة من أوجه التآزر المتعلقة بأنشطة الدعوة والبحث واكتساب المعارف والمؤشرات المشتركة. وستوفر آلية التمويل المواضيعي معلومات عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياقات الانتقالية وعن توثيق العنف الجنساني في حالات النزاع وما بعد النزاع.

49 - ونظم الصندوق الاستئماني حلقة عمله العاشرة المعنية بتطوير القدرات التي مدتها خمسة أيام في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2013. ويجري تنظيم حلقات العمل في كل فوج جديد من الجهات المتلقية للمنح من أجل زيادة قدرتها على رصد النتائج والدروس المستفادة وتقييمها والإبلاغ عنها ونشرها، ومساعدة الجهات الجديدة المتلقية للمنح على وضع خططها للرصد والتقييم.

50 - وفي عامي 2012 و 2013، استخدم مقدمو الطلبات والجهات المتلقية للمنح نظام إدارة المنح على الإنترنت الذي وضعه الصندوق الاستئماني لرصد حافظته من المنح. وأصبحت المرحلة الثانية من النظام قيد التشغيل وسيبدأ نشر النسخة الكاملة من النظام خلال النصف الأول من عام 2014. والنظام أداة تسمح للصندوق بإدارة المنح ورصدها بمزيد من الفعالية، وتحديد المسائل والاتجاهات في مجال البرمجة، وتقديم دعم مناسب التوقيت إلى الجهات المتلقية للمنح. وسيجمِّع النظام بيانات عن عدد المنح في كل بلد أو منطقة، وعن المستفيدين الرئيسيين المتوقعين والمستفيدين والفعليين، وأشكال العنف التي يتم التصدي لها حسب البلد أو المنطقة والبيانات المالية المتعلقة بمجالات التدخل الاستراتيجية.

51 - ويتزايد الاعتراف بالجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني لما لها من خبرات ومعارف وتأثير. وقد مُنحت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان الجائزة الأولى لعام 2013، في إطار التحدي التقني المشترك بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة البشرية المتحدة (Humanity United) لمنع ارتكاب الفظائع، وذلك في فئة ''التوثيق'' (انظر أيضا الفقرة 27). وحصلت مؤسسة كارناتاكا لتعزيز الصحة في الهند على جائزة منظمة الصحة العالمية للامتياز في الرعاية الصحية الأساسية لعام 2013، وذلك في فئة ''الابتكارات التي تهدف إلى تيسير الحصول على الرعاية وضمان استمراريتها''. وقد اعترفت بها أيضا هيئة الخدمات القانونية الوطنية بالهند لقيامها بتطوير أفضل الممارسات وللمساهمات التي تقدمها لتيسير حصول المجتمعات المهمشة على الخدمات. وفي زمبابوي مُنحت المنظمة الإقليمية الأفريقية SAfAIDS جائزة المنظمات غير الحكومية الوطنية للامتياز لعام 2013 في مجال مكافحة

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وحصلت مؤسسة ''فرص الوصول على قدم المساواة – نيبال (Equal Access Nepal)'' على جائزة الاتصالات لشركة أفون لعام 2013 لمجاهرتها بإدانة العنف ضد المرأة. ويشكل ذلك دليلا على أن الصندوق الاستئماني يدعم المنظمات التي هي في طليعة الجهود المبذولة في مجالاتها.

خامسا – الشراكات

52 – يتمتع الصندوق الاستئماني بشراكات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح والأفراد الذين يشغلهم هذا الأمر في جميع أنحاء العالم. وتتسم المساهمة المالية والدعم السياسي اللذان يقدمهما شركاء الصندوق الاستئماني بأهمية حاسمة من أجل الجهود التي يبذلها لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

53 – وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، كانت كل من أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وجنوب أفريقيا، وكازاخستان، وليختنشتاين، والنمسا، وهولندا، واليابان، قد قدمت مساهمات سخية إلى الصندوق الاستئماني. واستمرت منظمة زونتا الدولية ومؤسسة صابان واتحاد الأمم المتحدة الائتماني في دعم مبادرات الصندوق الاستئماني. وحصل عمل الصندوق الاستئماني أيضا على تمويل من اللجان الوطنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألمانيا، وأيسلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، واليابان.

54 – وقام الصندوق الاستئماني في عام 2013، بتنظيم عدة مناسبات من أجل زيادة التعريف به وبناء شراكات جديدة وتوسيع نطاق تواصله مع قطاع الشركات. واستضاف الصندوق الاستئماني، في إطار شراكة مع حكومة اليابان، مناسبة لتسليط الضوء على الإنجازات التي تحققت في برامج تنفذها جهتان متلقيتان لمنح من الصندوق الاستئماني، وهما مجلس السكان ومنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، وذلك في مجال تسخير التكنولوجيا من أجل منع العنف الجنساني والتصدي له. وحضر هذه المناسبة أكثر من 80 ممثلا من الدول الأعضاء والقطاع الخاص الياباني، وترأسها كازيوشي أوميموتو نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، ونائب الأمين العام.

55 – وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، استضاف الصندوق الاستئماني حفل استقبال لممثلي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، والشخصيات العامة، والقطاع الخاص، من أجل إطلاق حملته لجمع الأموال لعام 2014 مصحوبة برسالة مفادها ''آمالهم معلقة علينا، ونحن نعلق آمالنا عليكم''. وكرَّم الاستقبال أيضا رواد التغيير في مجال القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

56 - وفي إطار الاحتفال بالأيام الستة عشرة من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، استضاف رودولف سيمون بيكينك سفير هولندا لدى الولايات المتحدة حفلا موسيقيا وحفل استقبال خاصا لدعم الصندوق الاستئماني. وجرى خلال المناسبة إطلاق ''مبادرة شهرزاد: الاحتفاء بقدرة النساء والفتيات على الصمود في مواجهة العنف''، وهي شراكة جديدة بين الصندوق الاستئماني والمنظمة الدولية للموسيقى من أجل الحياة، ستسفر عن مجموعة من الحفلات الموسيقية التي تهدف لربط الجماهير بالموسيقى الكلاسيكية، وإلى تسليط الضوء على القدرة غير العادية للنساء والفتيات على الصمود في مواجهة العنف[23].

سادسا - دورة تقديم المنح لعام 2013

57 - يقبل الصندوق الاستئماني في إطار دعوته لتقديم المقترحات، وهي متاحة باللغات الرسمية الست، طلبات الحصول على المنح المتعددة السنوات التي تصل قيمتها إلى مليون دولار المقدمة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. ويقوم الصندوق الاستئماني، تمشيا مع استراتيجيته، باختيار المقترحات التي تمهد الطريق أمام تحقيق تغيير ملموس على الصعيد الوطني. وتمنح الأولوية للطلبات التي تطرح نهجا جديدة، وتتيح فرصا للتوسع والتكرار والاستدامة، والتي تصل إلى عدد كبير من المستفيدين.

58 - وتكفل اللجان الاستشارية البرنامجية دون الإقليمية المشتركة بين الوكالات أن تكون المنح المقدمة مستجيبة للتحديات والأولويات الإقليمية والوطنية، في حين تتولى اللجنة الاستشارية البرنامجية العالمية، التي تتألف من أفراد من المجتمع المدني ومن منظومة الأمم المتحدة، إسداء المشورة إلى أمانة الصندوق الاستئماني بشأن الأولويات الاستراتيجية وبشأن أوجه التآزر المحتملة بين الطلبات المختارة.

59 - وفي عام 2013، تلقى الصندوق الاستئماني 410 2 طلبا من 145 بلدا بلغ مجموع التمويل المطلوب فيها أكثر من 1.1 بليون دولار. ووردت معظم الطلبات من منظمات المجتمع المدني. ومنح الصندوق مبلغ 8 ملايين دولار في إطار 17 منحة تغطي 18 بلدا وإقليما. وتلقت 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني وحكومة أنتيغوا وبربودا منحا يتوقع أن تصل إلى 2.3 مليون من المستفيدين بحلول عام 2017. ومن حيث قيمة المنح، خُصصت نسبة 48 في المائة من الأموال المرصودة لبرامج في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ و 15 في المائة لبرامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و 12 في المائة لأفريقيا، و 11 في المائة

(23) المنظمة الدولية للموسيقى من أجل الحياة هي منظمة غير هادفة للربح مقرها الولايات المتحدة، وهي تعمل على إحداث أثر اجتماعي في جميع أنحاء العالم من خلال الموسيقى.

لأوروبا وآسيا الوسطى، و 9 في المائة لبرامج أقاليمية؛ و 5 في المائة لمبادرات في الدول العربية وشمال أفريقيا. وقُدمت منح تصل إلى 33 في المائة من المجموع (2.6 مليون دولار) لخمس جهات متلقية للمنح تعمل ضمن آلية التمويل المواضيعي المتعلق بالمراهقات والفتيات، وسيستفيد منها أكثر من 000 43 فتاة بحلول عام 2017.

60 - وتعمل الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني على تنفيذ برامج مبتكرة أثبتت جدواها في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ومنعه. ففي موريتانيا تعمل منظمة SOS-Esclaves (نجدة الرقيق) على الدعوة إلى إصلاح قانون مناهضة الرق لعام 2007 كي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بتقديم مطالبات بالنيابة عن النساء الرقيق، ورفع عبء الإثبات عن كاهل الضحايا، وكفالة تحمل الدولة لمسؤولياتها.

61 - واستنادا إلى مبادرة ناجحة دعمها الصندوق الاستئماني في السابق، قامت منظمة ''كير'' الدولية بتوسيع نطاق تدخلاتها للتصدي للتحرش الجنسي في صناعات الملابس والسياحة والضيافة في كمبوديا. وتعمل مؤسسة الإنجاز الكبير (Breakthrough Trust) على استنساخ منهجيتها ''للترفيه التثقيفي'' التي ثبتت جدواها، وذلك في ست ولايات في الهند ناطقة باللغة الهندية. ويقوم مجلس اللاجئين الدانمركي بإنشاء عيادات متنقلة للمساعدة القانونية لتلبية احتياجات النساء العائدات والمشردات داخليا في أفغانستان وطاجيكستان.

62 - وتعمل خمس جهات جديدة متلقية للمنح على تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ففي أنتيغوا وبربودا تعمل مديرية الشؤون الجنسانية على تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للفترة 2013-2018 الرامية لإنهاء العنف الجنساني. وفي المغرب تعمل منظمة مبادرات حماية حقوق المرأة (Initiatives pour la Protection des Droits) على تيسير وصول المرأة إلى العدالة وتمتعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مؤسسة الرعاية الاجتماعية المتعددة الاختصاصات البطحاء للتعليم و إدماج المرأة. وفي ميانمار تعمل منظمة العمل من أجل تقديم المعونة (Action Aid) على تنفيذ برنامج ''مجتمع خال من العنف'' على تعزيز إدماج المنظور الجنساني في سياسات التعليم العام. وفي صربيا تعمل مؤسسة B92 على التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في الأسرة وفي العلاقات بين الشركاء الحميمين، عن طريق وضع برنامج للتمكين الاقتصادي للناجيات يقوم على الأعمال التجارية الزراعية.

63 - ولا يزال التصدي لمشكلة مجالات التداخل بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة يشكل مصدرا للقلق على الصعيد العالمي. وتعمل جهتان جديدتان متلقيتان للمنح، وهما مؤسسة جامايكا للدعم في مجال الإيدز من أجل الحياة، والشبكة الإندونيسية

للنساء المصابات، على تيسير الحصول على الخدمات الصحية، وكفالة مراعاة القطاع الصحي لاحتياجات المرأة والمثليات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، والنساء ذوات الإعاقة والعاملين في تجارة الجنس. وفي فيجي تدير مؤسسة الخدمات الطبية في المحيط الهادئ عيادات متنقلة في سبعة مواقع للأسواق الريفية، من أجل إتاحة الخدمات والمعلومات للنساء في أماكن عملهن.

64 - وستعالج خمسة برامج احتياجات الفتيات المراهقات. ففي جنوب أفريقيا، تعمل مؤسسة كرة القدم الشعبية (Grassroots Soccer) على توسيع منهجها الدراسي المسمى Skillz Plus الذي يقوم على الرياضة، من أجل تعزيز تمكين الفتيات، وزيادة وعيهن بحقوقهن الجنسية والإنجابية، وتيسير حصولهن على الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني. وفي بنغلاديش تعمل مؤسسة ناري بروغاتي سانغا مع المدارس على تهيئة بيئات تعليمية آمنة للفتيات. وفي فييت نام يعمل المشروع الدولي لكفالة الأطفال على تجريب نموذج قائم على البحوث لبناء مدارس تراعي المنظور الجنساني في هانوي. ويشجع صندوق المرأة الأوكرانية على عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف بين الشباب الأوكراني. وفي كوسوفو يعمل المركز الأوروبي لشؤون الأقليات على تيسير الحصول على خدمات الوقاية من العنف وحماية الفتيات والمراهقين المنتمين إلى طوائف الأقليات.

سابعا - سبل المضي قدما

65 - تعمل برامج الصندوق الاستئماني الرامية لمنع العنف ضد النساء والفتيات على تعبئة المجتمعات المحلية من أجل تغيير المعتقدات والمواقف والممارسات التي تديم ممارسة العنف وتجعله أمرا طبيعيا. وتتيح هذه المبادرات أماكن آمنة للفتيات تسمح لهن بالازدهار وتطوير إمكاناتهن. وتشجع البرامج على وضع استراتيجيات تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنساني في حالات النزاع، بما في ذلك عن طريق جمع الأدلة وتعزيز نظم الادعاء وإنشاء آليات غير قضائية للإفصاح عن الحقيقة. ومن خلال الدعم الذي يقدمه الصندوق الاستئماني، حققت الجهات المتلقية للمنح تقدما كبيرا في التمكين من تنفيذ تشريعات تتناول جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام 2013 وحده، دعم الصندوق الاستئماني برامج وصلت إلى أكثر من 3 ملايين من النساء والرجال والفتيات والفتيان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثر من 30 000 من الناجيات من العنف. ولا يزال عمل الصندوق الاستئماني حيويا في سد الفجوة بين الوعود والعمل.

66 - وكما يتبين من الأمثلة الواردة في الفروع السابقة من هذا التقرير، حققت مبادرات الصندوق الاستئماني نتائج ملحوظة، وهي تبرهن على أن هدف إقامة عالم خال من العنف

ضد النساء والفتيات هو هدف يمكن تحقيقه بعد جيل واحد فقط بشرط تضافر الإرادة السياسية والالتزام الاجتماعي وتوفير الموارد. وقد عمل الصندوق الاستئماني بلا انقطاع خلال 17 عاما من وجوده، من أجل تحويل هذا الأمل إلى حقيقة واقعة. ودأب الصندوق على إصدار دعوة لتقديم المقترحات سنويا، دون أن ينقطع عن ذلك بالرغم من البيئة المالية العالمية الصعبة.

67 - وأعلن الصندوق الاستئماني في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 عن دعوته الثامنة عشرة لتقديم المقترحات. وبالنظر إلى النتائج الواعدة للنهج المجتمعية والدور المركزي للتعبئة الاجتماعية في إحداث التغيير، فسيعمل الصندوق خلال الدورة الآلية لتقديم المنح بشكل محدد واستراتيجي على الاستثمار في المنظمات النسائية الشعبية والمنظمات التي يقودها الشباب، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني الراسخة والحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيولى اعتبار خاص أيضا للبرامج التي تُشرك فئات تعاني من التمييز والاستبعاد، من قبيل المشردين داخليا واللاجئين والنساء والفتيات اللائي يعشن في حالات النزاع وما بعد النزاع والسياقات الانتقالية، والنساء ذوات الإعاقة.

68 - وسيواصل الصندوق الاستئماني تعميق المعرفة والخبرة اللتين اكتسبتهما على مر السنين في مجال تحديد ودعم المبادرات الواعدة. وبوسع الصندوق الاستئماني بناء على هذه الثروة من التجارب تكييف وتمحيص مجالات التركيز في الأنشطة التي يضطلع بها بصورة مستمرة، مع إعطاء الأولوية للبرامج التي تنطوي على أكبر إمكانية. وهذا التحليل الذي يستند إلى المعارف هو ما يدعم زيادة التركيز على تعبئة المجتمعات المحلية.

69 - وخلال السنوات الخمس الماضية ازدادت طلبات الحصول على التمويل بأكثر من الضعف. وعلى النقيض من ذلك انخفض المبلغ الذي وزعه الصندوق الاستئماني بأكثر من 60 في المائة منذ عام 2008، حيث وُزعت منح مجموعها 21.1 مليون دولار، أما في عام 2013 فكان مجموع الأموال الموزعة 8 مليون دولار. وفي عام 2008 قدم الصندوق الاستئماني منحا إلى 4.2 في المائة من أصحاب الطلبات. وقد انخفض هذا الرقم بحلول عام 2010 إلى 1.1 في المائة، وبحلول عام 2013 لم يحصل سوى 0.7 في المائة فقط من مقدمي الطلبات على منح.

70 - ويعمل الصندوق الاستئماني على مضاعفة جهوده من أجل زيادة الأموال التي يجمعها، سعيا للوفاء بالولاية المناطة به وتحقيق رؤيته. والهدف هو أن تبلغ الأموال المخصصة للمنح في عام 2014 مبلغ 15 مليون دولار. والصندوق على ثقة من أن الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومن يهمهم هذا الأمر من الأفراد سيتعاونون معه من أجل تحقيق هذا الهدف.

71 - وفيما تناقش لجنة وضع المرأة خلال دورتها الثامنة والخمسين التحديات والإنجازات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، يشاطر الصندوق الاستئماني الدول الأعضاء التزامها بتعجيل جميع الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. والصندوق واثق من أن هذه المسألة ستدرج بوصفها عنصرا أساسيا في خطة التنمية لما بعد عام 2015 وفي المناقشات المحيطة بالذكرى العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.